

Distr.: General
7 July 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الخامسة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٢٣

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة مانالو

ثم: السيدة شوب-شيلينغ (نائبة الرئيسة)

ثم: السيدة مانالو (الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير المجمع الأول والثاني المقدم من تركمانستان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجمّع الأول والثاني المقدم من تركمانستان

CEDAW/C/TKM/1-2, CEDAW/C/TKM/Q/2,

(CEDAW/C/TKM/Q/5/Add.1)

١ - بناء على دعوة من الرئيسة، أخذ أعضاء وفد تركمانستان مقاعدتهم على مائدة اللجنة.

٢ - السيدة أتاييفا (تركمانستان): قدمت التقرير الدوري الجمّع لبلدها (CEDAW/C/TKM/1-2)، وقالت إن النساء يتمتعن بموجب دستور تركمانستان، بالمساواة في الحقوق والحريات مع الرجال؛ وإن انتهاكات حقوق الشخص على أساس الجنس جريمة. والتمييز ضد المرأة محظور أيضاً بموجب إعلان الالتزامات الدولية للبلد (١٩٩٥) وقانون الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى (١٩٩١). ولا توجد أي قيود، لا في القانون ولا في الممارسة، على ممارسة المرأة لحقوقها السياسية. فلها نفس الحقوق ونفس الفرص التي للرجل فيما يتعلق بالوظيفة الحكومية، والمشاركة في الانتخابات، والأهلية للانتخاب للمناصب الحكومية، وإنشاء الجمعيات العمومية. وتشكل النساء أكثر قليلاً من ٥٠% من مجموع الناخبين و ٢٦% من الأعضاء المنتخبين في البرلمان. وتؤدي النساء دوراً نشطاً في اللجان البرلمانية. وكأعضاء في الهيئات التمثيلية المحلية، يعملن في وضع مبادئ توجيهية رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمناطق التي يقطن فيها، ولهن تأثير مباشر في السياسات المحلية. ويتحملن مسؤوليات كبيرة في جميع مجالات الحياة الوطنية.

٣ - وقالت إنه لا يمكن حرمان النساء في تركمانستان، بموجب القانون، من التوظيف، ولا يمكن تخفيض مرتباتهن، ولا فصلهن من العمل لأسباب الحمل أو رعاية الأطفال. وإذا كان لدى المرأة سبب للشكوى تستطيع أن تقدم طلباً إلى المحكمة لتعويضها عن أي ضرر معنوي أو مادي لحق بها. لذلك يعمل قانون ١٩٩٩ بشأن التماسات المواطنين وإجراءات النظر فيها بمثابة أداة رئيسية لضمان حقوقهم وحمايتهم. بالإضافة إلى ذلك يحمي مكتب المدعي العام ونقابات العمال والاتحاد النسائي لتركمانستان المرأة من تمييز السلطات الحكومية ضدها.

٤ - لا توجد أية حالة اتجار بالمرأة مسجلة في البلاد. وأكدت أنه لا يوجد في تركمانستان أي عوامل اجتماعية أو اقتصادية تساهم في الاتجار، الذي يتناقض مع مواقف السكان وطريقة حياتهم ومع أسس المجتمع التركماني ذاتها. أما البغاء فيُعاقب عليه بموجب القانون.

٥ - وقالت إن النساء يعملن في كل ميدان من ميادين النشاط، إلا أنهن ممثلات تمثيلاً جيداً في مجالات الصحة العامة، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والثقافة، والفنون، وأقل تمثيلاً في الأنشطة التي يسيطر عليها الذكور، مثل البناء، والنقل، والمواصلات، والمناجم. وأضافت أن مستوى النشاط الاقتصادي بين النساء اللاتي هن في سن العمل مرتفع، سواءً بالعمل مقابل أجر أو بالأعمال الحرة. وتشكل النساء ٣٠ في المائة من مجموع أرباب العمل الذين يوظفون عمالاً و ٦٢ في المائة من أصحاب الأعمال الحرة. وفي القطاع العام أكدت أن الدولة حددت مستويات الأجور للرجال والنساء على أساس قاعدة تساوي الأجور مقابل الأعمال المتساوية، أما في القطاع الخاص فتحدد الأجور بواسطة المساومة الجماعية. ويحق للمرأة الحصول على منافع اجتماعية في حالات الحمل والولادة ورعاية الأطفال.

٦ - في مجال التعليم، قالت إن الصغار يتمتعون بالمساواة في الحصول على التعليم والتقدم فيه. والتعليم مشترك في جميع مراحل نظام التعليم. وتتاح للبنات جميع الفرص للاستفادة من التعليم، بما في ذلك المستوى الثالث (الجامعي) من التعليم، لتمكينهن من تحقيق إمكانياتهن كاملة. ولا توجد أي فوارق أساسية بين الجنسين في مستوى التعليم ولا يوجد تفريق في المهن بين الذكور والإناث، ولا يوجد سوى فوارق طفيفة لا تكاد تذكر بين الرجال والنساء في مجال التنمية البشرية. ويُستخدم نظام للإعفاءات الضريبية على وجه الخصوص لتشجيع النساء على العمل، بينما يساعد توفير المنافع العمومية بالجمان، وانخفاض تكاليف خدمات الدعم، وتدابير الحماية الاجتماعية للمرأة، على تحقيق رفاهية الأسر.

المادتان ١ و ٢

٨ - السيد فلنترمان: رحب بالفرصة التي أُتيحت لإجراء حوار بناء مع تركمانستان، لأول مرة منذ تصديقها على الاتفاقية. وأعرب عن أسفه لعدم توفير إحصاءات دقيقة في تقرير الدولة الطرف وخُلُوّه من التركيز على المسائل التي لها صلة بالاتفاقية. وأشار إلى أن الدستور يخلو من أية إشارة إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتساءل عن مركز الاتفاقية في القانون الداخلي للبلد. وسأل إن كان في الإمكان الاحتجاج بالاتفاقية في المحاكم، وإن كان قد حدث بالفعل أن احتجَّ بها. وقال إنه سيكون موضع تقديره أيضاً أن يحصل على معلومات عما إذا كانت الحكومة تفكر في التصديق على البروتوكول الاختياري. وفي مسألة التعليم العمومي ورفع مستوى الوعي فيما يتعلق بالاتفاقية، قال إنه سيكون من المفيد معرفة ما أُتخذ من إجراءات، وما إذا كان قد قُدِّم تدريب مناسب لأفراد الجهاز القضائي وموظفي إنفاذ القوانين. وسأل كذلك عن عدد المنظمات النسائية غير الحكومية المسجلة في تركمانستان، لا سيما المنظمات التي تخص فئات أقلية، وما هو الدور الذي تؤديه في الدفاع عن حقوق الإنسان.

٩ - السيدة شيمونوفيتش: سألت إن كانت الاتفاقية ملزمة قانوناً في تركمانستان، وذلك بأن تكون قابلة للتنفيذ تلقائياً. ويهملها أيضاً أن تعرف إن كان الدستور يحتوي على أحكام محددة تنص على تساوي الحقوق بين النساء والرجال، لا في أمور الزواج فقط، وإنما في جميع مجالات

أي فوارق أساسية بين الجنسين في مستوى التعليم ولا يوجد تفريق في المهن بين الذكور والإناث، ولا يوجد سوى فوارق طفيفة لا تكاد تذكر بين الرجال والنساء في مجال التنمية البشرية. ويُستخدم نظام للإعفاءات الضريبية على وجه الخصوص لتشجيع النساء على العمل، بينما يساعد توفير المنافع العمومية بالجمان، وانخفاض تكاليف خدمات الدعم، وتدابير الحماية الاجتماعية للمرأة، على تحقيق رفاهية الأسر. وقالت إن متوسط حجم الأسرة في تركمانستان يبلغ ٥,٣ أفراد. ولفتت الانتباه في هذا الصدد إلى نظام البلد لحماية المرأة والأمومة وخدمات الصحة التناسلية حماية شاملة. وأضافت أن فعالية هذا النظام تنعكس في حقيقة أن أكثر من ٩٢ في المائة من حالات الحمل انتهت بولادة ناجحة. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن النساء العاملات من الحوامل وأمهات الأطفال الصغار يُعاملن معاملة خاصة. وتسهّل الدولة على المواطنين اكتساب الأملاك، وتقديم دعماً للأسر الكبيرة والمنخفضة الدخل وللأشخاص الضعفاء. بمن فيهم الأيتام والعجزة والمسنون. وتتيح للنساء الحصول على قروض وائتمانات زراعية، على قدم المساواة مع الرجال، دون أي استثناء أو قيود على أساس الجنس. وتتمتع المرأة كذلك بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الزواج ولا يمكن إرغامها على الزواج دون موافقتها. وكذلك حقوقها وواجباتها كوالدة مساوية لحقوق الرجل وواجباته. وفي حالة الزواج من مواطن في بلد آخر تحتفظ المرأة التركمانية بحقوقها كمواطنة.

قوة القانون في تركمانستان. وفي حالة عدم وجود قوانين وطنية في مجالات محددة، يُرجع إلى المعاهدات الدولية لتكملة التشريع الوطني. وهي تأسف لأنه لا يوجد لديها معلومات عن مدى تكرّر الرجوع إلى الاتفاقية في محاكم تركمانستان.

١٤ - وقالت إنه تم نشر المعلومات عن الاتفاقية والتصديق عليها على نطاق واسع باللغة الوطنية، في وسائل الإعلام وبواسطة حلقات دراسية وبرامج تدريبية مختلفة، نظمتها الوزارات، وغالباً ما كان ذلك بالتعاون مع منظمات دولية.

١٥ - وأبلغت اللجنة بأن منظمات غير حكومية عديدة نشطة في النهوض بمصالح المرأة وحقوقها في تركمانستان. وأضافت أن اتحادات عديدة تمثل النساء وتحمي حقوقهن المهنية وأحوال عملهن في المهن الصناعية وغيرها. ولفتت الانتباه بوجه خاص إلى الاتحاد النسائي بتركمانستان، الذي يضم في عضويته أكثر من مليون امرأة، والحزب الديمقراطي بتركمانستان، الذي تشكل النساء ٣٥ في المائة من أعضائه، ووصفت الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي الجماهيري بمضمون الاتفاقية ومقاصدها.

١٦ - وأشارت إلى أن الدستور يحمي الحقوق المتساوية للرجال والنساء في كل مجال، بما في ذلك حقهن في الحماية من كل أشكال التمييز. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات الدولية، كررت الإعراب عن التزام حكومتها بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً، وأكدت أنه لا يوجد أي غموض في تفسير الحماية الدستورية من انتهاك حقوق الإنسان، التي تنطبق على مؤسسات الدولة، أو المؤسسات الخاصة، أو الأفراد. وأضافت أن النظام القانوني لتركمانستان، معززاً بالمادة ١٨ من الدستور، يرصد إنفاذ القوانين المناوئة للتمييز ويفرض عقوبات جنائية وإدارية على منتهكي حقوق جميع المواطنين.

الحياة. وسألت إن كان أي قانون تركماني بعينه يحتوي على تعريف للتمييز ضد المرأة.

١٠ - السيدة دايريام: ذكرت الوفد بأن واجب تقديم التقارير في حينها التزام على الدول الأطراف بموجب قانون معاهدات حقوق الإنسان، لأن ذلك يسهّل رصد التقدم المحرز في تنفيذ أحكام المعاهدة، من جهة، ويمكن من الصياغة الفورية لمبادرات لمعالجة الصعوبات، من جهة أخرى. وسألت إن كانت حكومة تركمانستان قد قدرّت أسباب التأخر في تقديم التقرير إلى اللجنة؛ وتساءلت إن كانت المشكلة تقع في فهم الدولة الطرف لمدى حقوق المرأة والتزامات الحكومة بموجب الاتفاقية.

١١ - وقالت إن نساء تركمانستان، كما جاء في الجزء الأول من التقرير، تمكنّ من الجمع بين المسؤوليات العائلية والمسؤوليات المهنية بنجاح، وإنهن ممثلات تمثيلاً واسع النطاق في جميع المجالات الاقتصادية وفي الحياة السياسية والاجتماعية في البلد. غير أنها أشارت إلى أن النساء لا يستطعن التمتع ثمة تامة بالمساواة في الحقوق والحريات ما لم يكن ثمة توفير لتقاسم المسؤوليات داخل الأسرة.

١٢ - وقالت إنها لا تستطيع أن تتفق مع موقف الحكومة، كما هو مبين في الردود على قائمة القضايا والأسئلة (CEDAW/C/TKM/Q/5/Add.1)، القائل إنه لا يمكن أن يوجد نموذج عالمي للمساواة بين الجنسين. وهي ترى أنه يجب أن يوجد نموذج من هذا القبيل، حتى وإن اختلفت الاستراتيجيات والنهج لتحقيق المساواة. لذلك يوجد لديها من الفضول ما يجعلها تود أن تعرف كيف تنظر تركمانستان إلى مفهوم المساواة وكيف ينبغي تناول الفروق بين الرجال والنساء في ضوء هذا المبدأ.

١٣ - السيدة أتاييفا (تركمانستان): قالت إن للمعاهدات الدولية، بما فيها الاتفاقية بعد التصديق عليها في عام ١٩٩٦،

القضائي؟ وإذ لاحظت أنه، كما جاء في التقرير المجمع، لا توجد إحصائيات لحوادث التمييز ضد المرأة، قالت إن فضولها يدفعها مع ذلك إلى محاولة معرفة الآليات التي أنشئت لجمع معلومات مصنفة بحسب الجنس عن التمييز ضد المرأة، وما إذا كان يوجد مكتب مركزي لجمع البيانات.

٢٢ - السيدة شين: عيّنت على السؤال الذي سألته السيدة باتن فأعربت عن خيبة أملها لعدم وجود بيانات مصنفة بحسب الجنس وسألت لماذا لم تخصص الحكومة من مكاسب موارد البلد الطبيعية الغنية لتعزيز القدرة الوطنية على جمع البيانات. ولفتت الانتباه أيضاً إلى البيان القائل إن إحصاءات عام ٢٠٠٠ في تركمانستان كانت عشوائية، وقالت إنه لا يمكن إجراء تعداد للسكان في عملية عشوائية، وسألت عن مدى إجراء الإحصاءات بصورة منتظمة.

٢٣ - وسألت كذلك لماذا لم تصدّق تركمانستان بعد على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وما هي العوامل التي أدت إلى تراجع مرتبة البلد في دليل التنمية البشرية الذي جمعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ٦٨ في عام ٢٠٠٤ إلى ٩٧ في السنة التالية. علاوة على ذلك، لم تقدم تركمانستان بيانات عن دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، المعدّل بحسب نوع الجنس. وتساءلت إن كانت الثروات الطبيعية للبلد وازدياد الإنتاج قد جلبا منافع للسكان ككل وللنساء على وجه الخصوص.

٢٤ - تولت السيدة شوب-شيلينغ، نائبة الرئيسة، رئاسة الجلسة.

٢٥ - السيدة أتايفيا (تركمانستان): أكدت للجنة أن أفراد الجهاز القضائي وأعضاء البرلمان وموظفي إنفاذ القوانين قد تلقوا تدريباً مكثفاً في أحكام الاتفاقية والتوعية بالاعتبارات الجنسانية من مصادر مختلفة، من بينها وزارات وفروع في الحكومة، وفي ندوات أكاديمية.

١٧ - واعترفت بأهمية تقديم التقارير إلى اللجنة في حينها بقصد رصد تنفيذ الاتفاقية، وأعربت عن امتنان وفدها لتفهم اللجنة للصعوبات الفنية التي كانت سبباً في تأخرات لم تكن منظورة. وأضافت أن حكومتها سوف تبذل كل جهدها لتقديم تقاريرها في المستقبل في حينها.

١٨ - وقالت إن الرجال في تركمانستان ينهضون بمسؤولياتهم الاجتماعية ويؤدون واجباتهم كأباء. وإن المجتمع المدني فعال في مكافحة القوالب النمطية، وإن جهوده المتكاثفة مع جهود الدولة في تقديم المساعدة الاجتماعية والعلاوات تعمل على تحقيق المساواة الحقيقية وتمكّن المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها، وتخفيف العبء عن كاهل الأسرة.

١٩ - وخلصت إلى القول إن استراتيجيات النموذج العالمي للمساواة تتفاوت بتفاوت الثقافات الوطنية ومستويات التنمية، لكنها تتفق مع القول إنه يجب أن يكون ثمة نموذج واحد تسترشد به تركمانستان.

٢٠ - السيدة باتن: سألت عن مدى توعية الجهاز القضائي في تركمانستان بأحكام الاتفاقية، وإن كانت قد قدمت برامج تدريبية للقضاة وأفراد الشرطة فأى دائرة هي التي قدمت هذه البرامج. وقالت إنها لاحظت أن الوفد لم يستطع تقديم بيانات محددة عن مدى تكرّر الرجوع إلى الاتفاقية في محاكم تركمانستان، لكنها ما زالت مهتمة بأن تسمع عن أي قضية معينة أشير فيها إلى الاتفاقية في المحاكم.

٢١ - وقالت إن الوفد وصف قدرًا من التشريعات مثيراً للإعجاب، بما في ذلك الأحكام الدستورية، يهدف إلى تعزيز حماية حقوق المرأة. غير أنها تساءلت كم عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب قضائية، وما هي المؤشرات التي تبين عدد النساء اللاتي أتيح لهن الوصول إلى المحاكم، وهل تتاح المساعدة القضائية للنساء اللاتي يرغبن في الرجوع إلى النظام

٣٠ - الرئيسة: تكلمت كعضو في اللجنة فأثارت قضية الإشارة إلى الاتفاقية في محاكم تركمانستان، وسألت إن كانت النساء قد استفدن من حق الرجوع إلى النظام القضائي لحماية حقوقهن. وأعربت عن أملها أيضاً في أن تشمل وفود تركمانستان إلى اللجنة في المستقبل، بالإضافة إلى ممثلين من البعثة الدائمة في نيويورك، موظفين معنيين مباشرة بالقضايا المتصلة بالمرأة.

٣١ - وطلبت توضيحاً عن استقلال الاتحاد النسائي بتركمانستان ومدى تأثير الحكومة في عملياته. وطلبت من الوفد أن يقدم تفاصيل أخرى عن أنشطة المنظمات غير الحكومية.

٣٢ - السيدة أتايففا (تركمانستان): أكدت أنه تم الاحتجاج بالاتفاقية في المحاكم عند الاقتضاء، وكررت القول إنه حيثما كانت ثمة فجوات في التشريع الوطني، استُشهد بالاتفاقية باعتبارها ذات مفعول قانوني تام.

٣٣ - وقالت إنها ستحاول أن تشمل الوفود التي تقدّم التقارير الدورية إلى اللجنة في المستقبل ممثلين من العاصمة. وردّت على الأسئلة المتصلة بأنشطة المنظمات غير الحكومية، فاعتذرت لأنها لا تستطيع أن تقدم بيانات إحصائية تتعلق بالعمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق المرأة. وقالت إن المجتمع المدني في تركمانستان، بما في ذلك الاتحاد النسائي، يتمتع بالاستقلال، ولديه الأهلية لتوجيه أسئلة ومقترحات إلى الحكومة. وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ نظمت المنظمات غير الحكومية مؤتمراً دولياً بشأن قضايا ذات أهمية للمرأة، وقُدّمت نتائج المؤتمر إلى الحكومة لتشملها بعنايتها.

٣٤ - وقالت إن للنساء في تركمانستان حقاً دستورياً في تقديم طلبات إلى المحاكم تلتزم فيها الجبر. وأكدت أن

٢٦ - وقالت أنه لا توجد لديها بيانات محددة عن عدد النساء العاملات في سلك القضاء ولا إحصاءات عن المرات التي أُشير فيها إلى الاتفاقية في الإجراءات القضائية، لكنها تستطيع أن تؤكد أن أحكام الاتفاقية ذُكرت في المحكمة. ونظراً إلى أن تركمانستان دولة تمر بمرحلة انتقالية، هناك آليات معينة لم يتم تطويرها تطويراً تاماً بعد، لكنها بمساعدة دولية بدأت تجميع بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس، وعُقد عدد من الحلقات التدريبية لتعزيز الكفاءة في هذا المجال. يضاف إلى ذلك أن العمل جارٍ في تنفيذ برنامج يستند إلى نوع الجنس، وتحقيقاً لهذه الغاية رُفِع مستوى الدائرة المسؤولة عن الإحصاءات إلى مستوى الوزارة، وهي تقوم بإعداد مجموعة من البيانات مصنفة بحسب مختلف فروع الاقتصاد. وأعربت عن أملها في أن تقدّم المواد المعنية إلى اللجنة في تقرير تركمانستان الدوري القادم.

٢٧ - وانتهزت الفرصة لتقديم معلومات عن توفير التعليم المجاني وحصول الجميع على التعليم في المستويين الابتدائي والثانوي، وأشارت إلى أنها تتوقع إدخال تحسينات على مستويات التعليم وإنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع.

٢٨ - وقالت إن تركمانستان تظل ملتزمة بواجبها بموجب الاتفاقية وسوف تمضي إلى التصديق على البروتوكول الاختياري والصكوك الدولية الأخرى عندما تكون مستعدة لفعل ذلك. وانتقلت إلى الحديث عن متطلبات دولية أخرى، فقالت إن إحصائيات التنمية البشرية التي قدمها الوفد تعطي أدلة مقنعة على تحقيق تقدّم في النهوض بالمرأة في تركمانستان. وأضافت أن الحكومة استثمرت موارد كبيرة في تجميع الإحصائيات الوطنية بغية امتثال القواعد الدولية للتصنيف.

٢٩ - استأنفت رئيسة اللجنة، السيدة مانالو، رئاسة الجلسة.

٣٩ - وأشارت إلى خطة العمل الوطنية لعام ١٩٩١، كما يرد وصفها في الصفحة ١٣ من الردود على القضايا والأسئلة التي أثيرت في اللجنة، وتهدف إلى معالجة المجالات الأساسية التي هي مثار قلق، والتي وضعت في منهاج عمل بيجين. وقالت إن إنشاء آلية لتنسيق الأعمال على الصعيد المحلي والوطني والدولي قد ذُكرَ باعتباره صاحب الأولوية الأولى في خطة العمل. لذلك ترغب في معرفة ما إذا كانت هذه الآلية قد أنشئت أم لا، وإن كانت قد أنشئت فما هو الشكل الذي اتخذته، وما هي صلتها بالاتحاد النسائي؟

٤٠ - بالإضافة إلى ذلك، إذ لاحظت أن المجالات التي هي مصدر قلق لم تشمل على أي إشارة محددة إلى العنف ضد المرأة، سألت إن كانت خطة العمل قد تناولت مختلف أشكال العنف الذي يُرتكب ضد المرأة وبوجه عام - ما هي العملية التي صيغت بها خطة العمل والجدول الزمني الذي وُضِعَ لرصد تنفيذها وتقييمه.

٤١ - السيدة سايبغا: أيدت التعليقات التي أبدتها السيدة أروشا دومينغيز والسيدة بوبيسكو وطلبت من الوفد أن يزيد على ردّه على السؤال رقم ٦، كما أثارته اللجنة بموجب المادة ٣ (CEDAW/C/TKM/Q/2)، فيما يتعلق بإنشاء آلية وطنية للنهوض بالمرأة، تكون مسؤوليتها دعم تنفيذ الاتفاقية. وقالت إنها تودُّ أيضاً أن تعرف الإطار الزمني الذي يُرجَّح أن يستغرقه تنفيذ خطة العمل.

٤٢ - السيدة أتاييفا (تركمانستان): قالت إن خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة أُعدَّت في عام ١٩٩٩ على أساس مشاورات واسعة النطاق اشتركت فيها كل الوزارات والاتحاد النسائي، ووافق عليها البرلمان. وقالت إن الحكومة أنشأت مجلس تنسيق مشتركاً بين الدوائر الحكومية ويتألف من ممثلي الوزارات وسلطات إنفاذ القوانين ومنظمات المجتمع المدني، ليتولى الإشراف على تنفيذ خطة العمل ويضمن

النساء ممثلات تمثيلاً واسعاً في جميع مجالات الحياة الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المادة ٣

٣٥ - السيدة أروشا دومينغيز: قالت إنه لم يتضح من المعلومات التي قُدِّمت في التقرير الدوري والردود التي قدمت على أسئلة اللجنة ما هي آليات التنسيق بين المؤسسات التي توجد لضمان النهوض بالمرأة. وإذا أشارت إلى أن التدابير القطاعية التي تقوم بها الوزارات منفردة تستدعي آلية للتنسيق طلبت توضيحاً بشأن وجود هذه الآلية.

٣٦ - وقالت إنه لا يكفي مجرد منع التمييز على أساس نوع الجنس أو الإعلان بوجه عام عن حرية الوصول إلى جميع ميادين الحياة؛ ومن الضروري أيضاً العمل على إيجاد فرص لتسهيل هذا الوصول ومنع التمييز. وسألت ما هي الخطط المتصورة لضمان تحويل البيانات السياسية والدستورية بشأن المساواة إلى حقيقة واقعة؟ وقالت إن توكيد حماية الأسرة ودور الأمومة الذي تقوم به المرأة شيء محمود فعلاً، لكنها ذكَّرت الوفد بأنه يجب ضمان الحقوق لكل النساء، سواء أكنَّ أم لم يكنَّ أمهات.

٣٧ - وقالت إن الإحصاءات الشاملة للقضايا المتصلة بكل مادة من مواد الاتفاقية ليست مجرد مساعدة للجنة والدول الأطراف أنفسهم في تقدير التقدم المحرز أو التقهقر، لكنها لازمة أيضاً للمتابعة الداخلية في الدول لتحليل تنفيذ أحكام المعاهدات.

٣٨ - السيدة بوبيسكو: قالت إنها تودُّ أن تعلم أي الدوائر أو المؤسسات الوطنية أو الهيئات الدولية اشتركت في إعداد التقرير. وذكَّرت الوفد بأن شعبة النهوض بالمرأة مصدرٌ قيمٌ للمساعدة والخبرة في هذه العملية.

بالجنسانية. وأخيراً، قالت إنها ستكون ممتنة لإعطائها مزيداً من المعلومات عن وظيفة المجلس - هل يقوم بمجرد دور استشاري أم أن قراراته ملزمة؟

٤٧ - السيدة شين: سألت إن كان لمجلس التنسيق بين الدوائر الحكومية أمانة مخصصة له، وسألت أيضاً كيف يمكن للمرأة التركمانية التي ترغب في تحسين أحوال حياتها أن تحصل على معلومات عن حقوقها. وأضافت أن الردود على قائمة القضايا والأسئلة تحيل إلى موقع على شبكة الإنترنت أنشأه الاتحاد النسائي، لكنها تتساءل إن كان للحكومة تركمانستان موقع خاص بها على شبكة الإنترنت مكرس لقضايا المرأة. وإن كان الأمر كذلك، هل نُشرت معلومات تعلن عن وجود هذا الموقع؟ وأضافت أنه يجب على الدولة الطرف أن تبين أيضاً كم عدد النساء اللائي يستطعن الوصول إلى شبكة الإنترنت.

٤٨ - السيدة أتاييفا (تركمانستان): ردت على الأسئلة التي أثارها السيدة شوب-شيلينغ فقالت إنها لا تعرف أن لدى حكومتها أي اعتراض موضوعي على التصديق على البروتوكول الاختياري أو تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية. لذلك تفترض أن عملية التصديق اللازم جارية.

٤٩ - وفيما يتعلق بمجلس التنسيق بين الدوائر الحكومية، يكون ممثلو الوزارات عادة في مستوى رفيع إلى حد ما ولديهم مسؤولية اتخاذ قرارات، وغالباً ما تشكل توصياتهم أساساً لقرارات إدارية. والوظيفة الرئيسية للمجلس هي تنسيق ورصد تنفيذ خطة العمل الوطنية. ومع أن المجلس بالدرجة الأولى هيئة استشارية، يمكنه التوجه إلى الوزارات منفردة لمناقشة قضايا تتصل بالنهوض بالمرأة، وبالمساواة بين الجنسين.

٥٠ - وأفادت بأن لجميع النساء في تركمانستان الحق في التماس معلومات عن حقوقهن. ولتحقيق هذه الغاية يمكنهن

التنسيق بين جميع الهيئات ذات العلاقة. ويجري الآن استعراض خطة العمل بغية تقييم التقدم المحرز.

٤٣ - وقالت إن النساء التركمانيات تمكن من التوفيق بين مسؤولياتهن العائلية والاجتماعية، بل إن نسبة المديرات (٤٢%) أعلى كثيراً منها في دول أخرى. وستقدم إذا دعت الحاجة مزيداً من المعلومات عن الإطار التشريعي لمشاركة النساء في الحياة الاقتصادية للبلد. ومع أن الحياة العائلية هي صاحبة الأولوية في تركمانستان، فإن جميع النساء، سواء أكان هن أطفال أم لا، يتمتعن بالمساواة في الحقوق.

٤٤ - وفي موضوع الإحصاءات، قالت إنه لا يوجد لدى المعهد الوطني للإحصاءات والمعلومات الحكومية بيانات شاملة توضح التقدم المحرز في مجالات محددة. ولا توجد إحصائيات لحوادث العنف العائلي لأن الإناث من ضحايا هذا العنف لا يملن إلى إقامة دعاوى، حتى وإن كن مؤهلات لذلك. غير أن العنف العائلي ليس منتشرًا بصورة خاصة في تركمانستان.

٤٥ - السيدة شوب-شيلينغ: أشارت إلى أن الاتصالات وإجراءات الاستفسار المبينة في البروتوكول الاختياري أدوات هامة يمكن أن تيسر فهم الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وتساءلت عن العقوبات التي تمنع حكومة تركمانستان من التصديق على البروتوكول الاختياري. وأضافت أنه يجب على الدولة الطرف أيضاً أن تبين لماذا لم تصدق على تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية المتعلقة بمواعيد اجتماعات اللجنة.

٤٦ - ورحبت بإنشاء مجلس تنسيق بين الدوائر الحكومية يتولى مسؤولية الإشراف على تنفيذ خطة العمل الوطنية وسألت إن كان أعضاء المجلس الممثلين للوزارات يشغلون مناصب عالية في مستوى اتخاذ القرارات، كل في دائرته، وإن كانوا يشغلون أيضاً مناصب جهات الاتصال المعنية

أسفر عن بلوغ نسبة مشاركة النساء في التعليم العالي ٥١ في المائة.

المادة ٥

٥٤ - السيدة كوكر-أبيا: قالت إنها ذهلت لتركيز التقرير على الوظائف التناسلية للمرأة وكذلك للتأكيد على من المتوقع أن تطيع المرأة زوجها. وتساءلت ما الذي سيحدث إن قررت امرأة ألا تخضع لأوامر زوجها أو ألا تحمل وتلد. وقالت إن القوالب النمطية المستندة إلى الجنس تعزز خضوع المرأة للرجل وتحرمها من فرصة القيام بأنشطة غير تقليدية. وأضافت أنه يجب على الدولة الطرف أن تقدم معلومات عن أي تدابير أُتخذت للقضاء على هذه القوالب النمطية. وستكون ممتنة لإعطاء ردود مفصلة على السؤالين رقم ١٢ ورقم ١٣ من قائمة القضايا والأسئلة.

٥٥ - السيدة تافاريس دا سيلفا: اعترفت بأن نطاق المادة ٥ من الاتفاقية عريض إلى حد الإفراط، لكنها أعربت عن قلقها لكون تقرير الدولة الطرف ركّز على دور المرأة في الأسرة. وبينما ينص دستور تركمانستان وقانون الزواج والأسرة فيها على تساوي الزوجين كليهما في العلاقات الزوجية والعائلية، لم يأت التقرير على ذكر الدور الذي يقوم به الرجل. وقالت إنها كأُم تفهم لماذا تُعتبر الأم مقدسة في تركمانستان، لكنها تؤكد أن للآباء أيضاً دوراً هاماً يجب أن يؤدّوه في عملية تربية الأطفال. وأشارت على وجه الخصوص إلى الفقرة ١٤٨ من التقرير، وسألت إن كان الرجال يشاركون في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بحجم الأسرة.

٥٦ - وقالت إن الإفراط في توكيد دور المرأة كأُم يمكن أن يقوِّض قيمتها الذاتية كامرأة. وقالت بوجه أكثر عمومية إن اختلال التوازن بين دورَي المرأة والرجل في الأسرة يترك أثراً

التوجُّه إلى منظمات المجتمع المدني، التي أنشأ عددٌ منها مكاتب لإسداء المشورة للمواطنين، ويمكنهن أيضاً التوجُّه مباشرة إلى الحكومة، إما شخصياً أو كتابةً. ويمكن للاتحاد النسائي، الذي هو منظمة غير حكومية مستقلة، أن يحيل شكاوى الأفراد أيضاً إلى الوزارات ذات العلاقة. واعترفت بأن إمكانيات الوصول إلى الإنترنت في المناطق الريفية غير كافية، غير أنها أبلغت اللجنة بأن المعلومات المتوفرة في موقع الحكومة على شبكة الإنترنت تُذاع أيضاً في التلفزيون الوطني كل يوم. وقالت إن عدداً من المراكز التعليمية يقدم تدريباً في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٥١ - السيد فلنترمان: رحب بحقيقة أن أحكام الاتفاقية قد أُدرجت في النظام القانوني الوطني لتركمانستان، لكنه أعرب عن خيبة أمله لكون الدولة الطرف لم تتمكن من تقديم أي أمثلة محددة لقضايا أشارت فيها المحاكم إلى الاتفاقية.

٥٢ - وقال إنه يخشى أن حكومة تركمانستان لم تفهم نطاق الاتفاقية فهماً تاماً. فمع أن المادة ٤ تنص على استخدام تدابير خاصة مؤقتة للتعجيل بتحقيق المساواة بحكم الأمر الواقع بين الرجل والمرأة، بدت التدابير المذكورة في التقرير وكأنها ذات طبيعة أكثر عمومية. وفي هذا الصدد قال إنه سيكون ممثلاً لسماع ردٍّ مفصّل على السؤال رقم ١٠ من قائمة القضايا والأسئلة.

٥٣ - السيدة أتاييفا (تركمانستان): قالت إنها تفهم لماذا تعلق اللجنة هذه الأهمية على احتجاج المحاكم احتجاجاً مباشراً بالاتفاقية. وستضمن إرسال معلومات عن قضايا محددة إلى أعضاء اللجنة. وأضافت أن حكومة تركمانستان اتخذت تدابير خاصة مؤقتة في عدد من المجالات بغية ضمان المساواة بحكم الأمر الواقع بين المرأة والرجل. فقد طُبِّقَ نظام حصص، مثلاً، بنجاح على إجراءات دخول الجامعات، مما

التركمانيات في العادة يلدن بضعة أطفال، لكنهن الآن يملن إلى ترك فترة بين الولادة والأخرى مقدارها ثلاث سنوات، تستطيع المرأة خلالها أن تستأنف أنشطتها العادية.

٦١ - وعادت إلى الكلام في مسألة العنف العائلي فكررت القول إن النساء اللاتي يتعرضن للضرب يملن إلى عدم اللجوء إلى المحكمة، مع أن من حقهن أن يفعلن ذلك. غير أنه أنشئت مرافق نفسانية وطبية لمساعدة الضحايا. وتقوم الحكومة بفعل كل ما تستطيعه للقضاء على القوالب النمطية القائمة على أساس الجنس، بما في ذلك القوالب التي تشمل الرجال، بشن حملات إعلامية في الصحافة النسائية والبرامج التلفزيونية والمقالات الصحفية.

٦٢ - **الرئيسة:** تساءلت لماذا لا تذهب النساء اللاتي يتعرضن للعنف العائلي إلى المحاكم؟ وقالت إنه ربما توجد وصمة مرتبطة بهذه الإجراءات، أو ربما تكون النساء التركمانيات غير عاملات بحقوقهن.

٦٣ - **السيدة أتاييفا (تركمانستان):** قالت إن النساء يعرفن حقوقهن وأحياناً يلتمسن المساعدة. غير أن العنف العائلي في تركمانستان ظاهرة نادرة. ويفضل الناس أن يحلوا مشاكلهم هم أنفسهم، دون اللجوء إلى تدابير قهرية من الخارج. وأضافت أن دورَ الكبار في الأسرة دورٌ هامٌ في تسوية هذه المسائل.

٦٤ - **السيدة سيمز:** أكدت أن العنف ضد المرأة مسألة خطيرة. وهي مسألة تشمل الاغتصاب والزنى بالمحارم والاعتداء على البنات الصغيرات. وينبغي أن تصر رئيسة وفد تركمانستان على أن تعطي حكومتها أولويةً عاليةً لهذه المسألة. ومن الخطورة بمكان الانتظار حتى تذهب المرأة إلى الشرطة، وربما تُقتل أحياناً أو تصاب بأذى جسيم قبل أن يحدث ذلك.

سلبياً على كلا الجنسين ويجعل من المستحيل تحقيق المساواة بحكم الأمر الواقع بين الجنسين.

٥٧ - **السيدة غاسبارد:** ردّدت صدى شعور المتكلمات السابقات بخيبة الأمل لتقصير الدولة الطرف عن تقديم معلومات إحصائية ولعدم وجود ممثل للحكومة مسؤول مسؤولية مباشرة عن تنفيذ سياسات النهوض بالمرأة. وقالت إنه بينما أعطى التقرير انطباعاً بأن تركمانستان جنة للمرأة، تعرف اللجنة معرفة تامة أن ثمة فجوة واسعة بين المساواة بحكم القانون والمساواة بحكم الأمر الواقع.

٥٨ - وقالت إن المنظمات النسائية في تركمانستان ساهمت، في السنوات الأخيرة، في القضاء على بعض القوالب النمطية الجنسانية. وقالت إن من المفيد أن نعرف أكثر عن دور وسائط الإعلام في هذا الصدد. وأضافت أنها مهتمة - بوجه خاص - بأن تعرف إن كانت ثمة صحافة مخصصة للمرأة، وإن كانت برامج لمكافحة القوالب النمطية تذاع على التلفزيون والراديو. وأخيراً، سألت إن كانت كل نساء تركمانستان يستطعن الوصول إلى موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت للحصول على معلومات عن الاتفاقية.

٥٩ - **السيدة أتاييفا (تركمانستان):** قالت إنها تأسف لما يبدو من أن التقرير متحيز للأمهات وأكدت أن دور المرأة في المجتمع لا يقتصر على الأمومة. وقالت إن الزوجين متساويان في المسؤوليات داخل الأسرة، وإن القرارات تتخذ بالاتفاق بين الاثنين. وإذا قررت المرأة، بالتشاور مع زوجها، ألا تحمل وتلد أطفالاً لأنها تريد أن تزيد تعليمها أو تعزز حياتها الوظيفية، فلها الحق في ذلك.

٦٠ - وقالت إن الحكومة تعلق أهمية بالغة على العناية بالصحة التناسلية؛ وتعطي حقوق المرأة أولوية في هذا المجال. وكان معنى إنشاء مراكز تنظيم الأسرة أن ٩٠ في المائة من حالات الحمل تؤدي إلى ولادة طفل سليم. وكانت النساء

المادتان ٨ و ٧

٦٩ - السيدة بوبيسكو: سألت عن دور المرأة وتمثيلها في السياسة والحياة العمومية. وقالت إن النساء يشكلن ١٤ في المائة من أعضاء هيئات الحكم المحلي، ومن الصعب أن يفهم المرء لماذا قلة هذا العدد. وسيكون إعطاء معلومات عن عدد النساء العاملات في السلك الخارجي والنساء المعيّنات سفيرات لبلدهن موضع تقدير أيضاً.

٧٠ - السيدة زو: أعربت عن خيبة أملها لقلّة البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس عن دور المرأة في السياسة والحياة العمومية. ونظراً إلى أنه توجد في تركمانستان نحو ٤٠ فئة عرقية، يهمها أن تعرف ما نسبة النساء اللاتي ينتمين إلى أقليات من بين أعضاء البرلمان ومجلس الشعب، وإن كانت هناك حصص مخصصة للأقليات. وأضافت أنه يُستدل من أرقام عام ١٩٩٩ أن ٢٦ في المائة من أعضاء البرلمان نساء، لكن هذا العدد انخفض الآن إلى مجرد ١٦ في المائة. فما هو سبب هذا الانخفاض؟

٧١ - الرئيسة: سألت عن عدد النساء التركمانيات الموظفات في المنظمات الدولية.

٧٢ - السيدة أتاييفا (تركمانستان): أشارت إلى انخفاض عدد النساء بين أعضاء البرلمان، وأوضحت أن عدد أعضاء البرلمان الآن أصغر مما كان عليه من قبل. علاوة على ذلك تشكل النساء الآن ٤٢ في المائة من الوزراء والمسؤولين الذين هم في مناصب اتخاذ القرارات. وقالت إنه توجد ثلاث وزيرات في مجلس الوزراء، هن وزيرة الزراعة، ووزيرة التعليم، ووزيرة الشؤون الاجتماعية. والعمل جارٍ الآن في تدريب النساء على العمل الدبلوماسي بأعداد متزايدة، وإن كانت هي نفسها السفيرة التركمانية الوحيدة. والنساء في تركمانستان لسن أمهات وربات بيوت فقط. وإنما أصبحن الآن أكثر قوة داخل الأسرة وخارجها. ويجري فعل الكثير

٦٥ - السيدة أتاييفا (تركمانستان): قالت إنها لن تقصّر عن إعادة تأكيد أهمية هذه المسألة لحكومتها، لأنها تتعلق بصحة الأسرة. وأضافت أنه تم فعل الكثير لشرح حقوق الإنسان للمواطنين، لكنه يلزم اتخاذ مزيد من التدابير في هذا المجال.

المادة ٦

٦٦ - السيدة شيمونوفيتش: سألت إن كان اغتصاب الزوجة يُعتبر عملاً إجرامياً في تركمانستان، وإن كانت توجد في تركمانستان ملاحى تمولها الحكومة وخطوط هاتف ساخنة شغالة لمدة ٢٤ ساعة في اليوم متاحة للنساء اللاتي يتعرضن للعنف. ومن المفيد أن نعرف إن كان الاتجار بالمرأة يُعتبر جريمة، وإن كان البغاء محظوراً، وما هي العقوبات التي توفّق على الرجال والنساء المشتركين في هذه الأعمال، وما هي المساعدة المتاحة للمرأة التي تريد أن تخرج من مهنة البغاء.

٦٧ - السيدة أتاييفا (تركمانستان): أشارت إلى إن العنف العائلي جريمة ويمكن للضحية أن تقدم طلباً إلى وزارة الداخلية للمساعدة، وإنه يوجد خط هاتفي ساخن شغّل لمدة ٢٤ ساعة في اليوم. ولما كان العنف العائلي ظاهرة نادرة، لا توجد ملاحى. لكن يُعاد فحص الوضع في هذا الصدد عند الاقتضاء.

٦٨ - وقالت إنه لا توجد إحصائيات بشأن الاتجار بالمرأة في البلد. وإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى ذلك غير موجودة، والاتجار يتنافى مع الثقافة الوطنية. غير أن في الدستور مواد تمنع البغاء وشراء المومسات. وتُتخذ تدابير على صعيد القاعدة الشعبية للشباب والفتيات لمنعهم من التوجّه إلى البغاء ولتعريفهم بالمخاطر التي ينطوي عليها البغاء.

تدهور الوضع الاقتصادي والضغط التي تسببها زيادة عدد السكان، وكذلك القانون الذي يجعل السن القانوني لزواج الفتيات ١٦ سنة، ليس من الواضح ما هي آثار هذا التغيير في التعليم على البنات. وسأل إن كانت الحكومة تخطط لاتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لتوفير مستوى أعلى من التعليم للبنات والنساء، ولتشجيع البنات على دراسة مواضيع ودخول تخصصات مهنية كانت في العادة مجالاً رئيسياً للذكور. وأخيراً قال إن من المفيد أن يعرف ما هو التعليم الإلزامي في المدارس الابتدائية الثانوية في موضوع الصحة التناسلية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

الآن لتشجيع الرجال على القيام بدور أكبر في الأعمال المنزلية. ومن الواضح أن هذه الجهود آتت أكلها لأنه بدونها لا تستطيع المرأة أن تحقق ما حقته في المجال العمومي.

٧٣ - وقالت إن ٩٤ في المائة من سكان تركمانستان من التركمان. ولأن عدد الأقليات صغير جداً لا يوجد نظام حصص، لكن يُتاح لأفراد هذه الأقليات تكافؤ في الفرص باعتبارهم مواطنين، ويحتل بعضهم مناصب مرموقة.

المادة ٩

٧٤ - الرئيسة: قالت إنه يبدو أن دستور تركمانستان لا يسمح للمرأة بأن تغير جنسيتها. ومن الصعب على المرء أن يرى كيف يتفق هذا مع الاتفاقية.

٧٥ - السيدة أتاييفا (تركمانستان): قالت إن من حق جميع المواطنين أن يختاروا جنسيتهم بحرية دون قيود. وقد اختار كثير من التركمان الجنسية الروسية.

المادة ١٠

٧٦ - السيد فلنترمان: قال إنه يود أن يحصل على إحصائيات أكثر دقة مما قُدِّم إلى اللجنة. فقد جاء في الفقرة ٨٤ من التقرير، مثلاً، أنه يتولى ١٠٠٠ من طلبة تركمانستان، بينهم عدد كبير من الفتيات، الدراسة في الجامعات التركية. وليس من الواضح ما تعنيه هذه العبارة من حيث العدد. ومن الأهمية بمكان إيراد بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس في التقرير. وقال إنه يُثني على كون التعليم الثانوي مجانياً وإلزامياً لكن تخفيض عدد سنوات الدراسة من ١١ سنة إلى ٩ سنوات، وكون الطلبة يتلقون التعليم الثانوي ابتداءً من سن السابعة حتى الخامسة عشرة فقط شيء يبعث على القلق. وتوجد فجوة مقدارها سنتان بين انتهاء التعليم الثانوي وبدء التعليم العالي. ونظراً إلى